

إصدار متخصص يرصد مسارات أحداث دولية وصفيًا لفترة لا تزيد عن عام، بناءً على متغيرات يتم تحديدها مسبقًا وتصنيفها في تبويبات، يدرس تفاعلها ليتم تشكيل مسارات الأحداث المتوقعة منها، ووضع مؤشرات لكل سيناريو يمكن للباحثين والمختصين رصدها ومتابعة تطوراتها مستقبلاً

@asbab_gp @asbab_gp

أسباب

سيناريوهات



مستقبل الصراع في اليمن

تقديم عام:

- انطلقنا في تقدير السيناريوهات من افتراض أن تسوية الصراع في اليمن يقوم على نتائج مسارين رئيسيين: مسار تطورات الاقتتال الداخلي على الأرض بين الأطراف المتصارعة، ومسار المفاوضات الجارية بقيادة الأمم المتحدة، ومدى الدعم الذي ستحظى به من القوى الإقليمية والدولية، وبخاصة الإدارة الأمريكية الجديدة.
- ونظراً لعدم نضوج كلا المسارين، والتقلبات الشديدة التي تعترضهما، وليس آخرها المعارك الدائرة في مأرب والخلافات بين حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي والمجلس الانتقالي الجنوبي، فقد حصرنا توقعات السيناريوهات المحتملة إلى نهاية العام الحالي.
- قصرنا تحليلنا على ثلاث سيناريوهات بسبب الافتراضات الأساسية التالية:
 - أولاً، تعزّز المسار الدبلوماسي بين الولايات المتحدة وإيران في معالجة أزمة الاتفاق النووي، وترجيح عدم حدوث تغيرات دراماتيكية تؤدي إلى انهيار العلاقة بين الطرفين وصراع عسكري خلال العام.
 - ثانياً، انسحاب الولايات المتحدة من الدعم العسكري للتحالف (السعودية، الامارات) في حربه باليمن، واقتصره على العمليات المتعلقة بالإرهاب.
 - في الجدول أدناه، أدرجنا المتغيرات التي سيتم بناء السيناريوهات منها وهي في تبويبين أساسيين: متغيرات الصراع، وفاعلية المفاوضات والضغوط.

متغيرات الصراع	فاعلية المفاوضات
<ul style="list-style-type: none"> ✓ اتفاقية ثابتة ومستمرة لوقف إطلاق النار ✓ التنفيذ الأمين لاتفاقية الرياض ✓ ضمان سلامة وأمن المواطنين ✓ وحدة الأراضي اليمنية في نظام سياسي مركزي ✓ إدارة الموارد النفطية والمائية ✓ الإصلاح الاقتصادي واستعادة الخدمات الأساسية ✓ مدى مشاركة الأطراف الخارجية في اذكاء الصراع 	<ul style="list-style-type: none"> • انخراط دبلوماسية أمريكية قوية وفاعلة في اليمن • دعم المجتمع الدولي لمسار المصالحة الوطنية الواسعة • طمأنة الأطراف الإقليمية و إشراكها في دعم المفاوضات • معايير مشتركة تنظم المنافسة السياسية والمساواة الهيكلية والتمثيل العادل • توسيع الإغاثة الإنسانية والمساعدات

السيناريو الأول

انخفاض الصراع والانتهاج بتوقيع اتفاقية تمهّد لتسوية دائمة

ص 02

- وفق هذا السيناريو، قد تنخفض المعارك الدائرة على الأرض بين جماعة الحوثي وقوات الحكومة الشرعية بشكل ملحوظ، بالتوازي مع تحقيق المفاوضات الأممية تفاهات مستقرة بين الطرفين قبل نهاية العام 2021، ومع ذلك منح هذا السيناريو 40% نظراً لحالة السيولة الكبيرة في الميدان، وعدم الثقة بين الأطراف اليمنية والدول الإقليمية ذات العلاقة.
- قد يُساعد الهدوء النسبي في جبهات القتال على الوصول لاتفاقية تهدئة دائمة وشاملة عبر مراحل ثلاث تمتد من الاستقرار والإغاثة في المدى القريب، إلى فترة انتقالية لبناء المؤسسات على المدى المتوسط، وتبلغ ذروتها في توطيد الديمقراطية والتنمية المستدامة على المدى الطويل.
- وحتى ذلك الوقت، سيبقى التوقع في السنوات المقبلة بترجيح ظهور دولة اتحادية هشة، وحكومة مركزية غير قادرة على توسيع صلاحياتها وبسط سيطرتها الكاملة.
- التنفيذ الكامل والشفاف لاتفاقية الرياض بين حكومة عبد ربه منصور هادي والمجلس الانتقالي بقيادة "الزيدي"، هو على الأرجح شرط مسبق لأي مفاوضات جادة من طرف الحكومة الشرعية مع جماعة الحوثي.
- كذلك فإن أي توتر محتمل في العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران قد يؤثر أيضاً على الوضع الميداني في اليمن والمسار التفاوضي، والعكس صحيح، خاصة إذا عادت الولايات المتحدة للاتفاق النووي.
- اشراك الخليج في نهج استقرار اليمن، وكذلك إيران التي أشارت إلى أنها أكثر استعداداً لدعم المفاوضات والمساهمة في عملية التسوية خشية تهميشها في أي صفقة.
- سيبقى الأمر مرهوناً في هذا السيناريو بشرط ضبط الوضع الميداني، فبينما أظهرت الأطراف المتصارعة حرصها على استئناف المفاوضات وإبرام صفقات تبادل أسرى، أظهرت الهجمات الأخيرة لجماعة الحوثي في مأرب بأن استراتيجية الجوس على طاولة المفاوضات بموقع ميداني متقدم هي الحاكمة عند الحوثي.
- ستتطلب النهاية الدائمة للصراع نهجاً مرحلياً يضمن أمن المواطنين في جميع أنحاء اليمن بمختلف الطبقات السياسية والاجتماعية، ويوفر نوع من الاستقرار الاقتصادي. ويبدو أن تطوير قطاع الغاز الطبيعي المسال سيصبح مصدراً للإيرادات الحكومية في المستقبل، مع محطات تصدير الغاز الطبيعي المسال الحالية التي يمكن استعادتها واستخدامها في غضون مهلة قصيرة نسبياً، وهناك أيضاً منطقة التجارة الحرة التي تم انشاءها في عدن، ويمكن أن تساعد في تنشيط الميناء.
- من المرجح أن يشهد الاقتصاد اليمني تحسن طفيف في العام 2021، حيث عدلت شركة "فيتش" في تقييمها لدرجة اليمن إلى 19.0 (من 100) في مؤشر المخاطر السياسية قصير الأجل (STPRI)، بعد أن كان 18.1 سابقاً، ولكن مع ذلك يبقى اليمن في أدنى درجة لأي بلد مشمول في التصنيف العالمي الخاص بـ "فيتش".

يتبع:

انخفاض الصراع والانتهاج بتوقيع اتفاقية تمهّد لتسوية دائمة

ص 03

جدول: متغيرات ترجيح السيناريو الأول

المؤشرات	
انخفاض الصراع	<ul style="list-style-type: none"> ✓ الوصول إلى اتفاقية ثابتة ومستمرة لوقف إطلاق النار ✓ المصالحة بين بين حكومة هادي والمجلس الانتقالي والتنفيذ الأمين لاتفاقية الرياض ✓ التزامات أمنية من المجتمع الدولي لضمان سلامة المناطق ✓ ضمان أمن المواطنين في جميع أنحاء اليمن بمختلف الطبقات السياسية والاجتماعية ✓ إعادة هيكلة إدارة الموارد النفطية ونظام واجب النفاذ لإدارة الموارد المائية ✓ تطوير نظام تسجيل الأراضي الذي يعالج المظالم التاريخية ✓ الإصلاح الاقتصادي واستعادة آليات ومستلزمات تقديم الخدمات الأساسية ✓ صرف رواتب القطاع العام على المستوى الكلي للبلد بما يساهم في ضخ رأس المال ✓ تقليص مشاركة كلا من إيران والسعودية في اذكاء الصراع اليمني ✓ التهديدات الأمنية الخارجية منخفضة نسبيًا، بعدما تم حل الخلافات الحدودية طويلة الأمد مع السعودية وسلطنة عُمان إلى حد كبير
اتفاقية تسوية دائمة	<ul style="list-style-type: none"> • مشاركة إدارة "بايدن" في مزيد من الدبلوماسية في ملف اليمن، فضلاً عن فتور طفيف في العلاقات الوثيقة سابقاً مع السعودية • الدعم الجاد من قبل المجتمع الدولي لمسار المصالحة الوطنية الواسعة • الاتفاق على معايير مشتركة تساعد في تنظيم المنافسة السياسية والخلاف، ونهجاً مرحلياً يوفر بيئة سياسة للمصالحة والقدرات المؤسسية • أن يكون هناك نهجاً متسقاً يؤكد على المصالح المشتركة في يمن مستقر، ومعالجة عدم المساواة الهيكلية في اليمن، وتوفير تمثيل عادل لمكونات الشعب اليمني • إيجاد صيغة شاملة للتعامل مع المصالح المعقدة لمختلف الجماعات والجهات الفاعلة الضالعة في النزاع، والتي اكتسب العديد منها نفوذاً خلال الحرب الأهلية • إنهاء التحالف حصاره على موارد ومناطق جماعة الحوثيين والسماح بتوسيع الإغاثة الإنسانية والمساعدات • اشراك الخليج وإيران في نهج استقرار اليمن ودعم المفاوضات والمساهمة في عملية التسوية، وعدم تهميش أي منهم • إنشاء هيئة دولية لديها الصلاحية والموارد اللازمة للإشراف ودعم عملية إعادة إعمار تمتد لعقود طويلة

السيناريو الثاني

استمرار الصراع وتعثر توقيع اتفاقية تسوية

- وفق هذا السيناريو يستمر القتال على طول العديد من الجبهات الحالية، مع تصعيد متقطع في العنف وزيادة النزوح.
- عوامل كثيرة قد تعزز استمرار الصراع، ليس أقلها الواقع الذي أفرزته سنوات الانقسام والحكم المحلي في أماكن مثل مأرب وحضرموت، مما يكشف عن مهمة ليست باليسيرة في تمكين الهياكل المركزية القادرة على توفير الأمن والاستقرار.
- كذلك فإن فشل اتفاق الرياض واستمرار الخلاف بين حكومة هادي والمجلس الانتقالي،



يتبع:

استمرار الصراع وتعثر توقيع اتفاقية تسوية

ص 04

سيجعل الحكومة اليمنية تتعامل مع سلطتان بحكم الأمر الواقع، الحوثيون في الشمال والمجلس الانتقالي في الجنوب.

- توقع اتساع الفجوة في عملية التفاوض بين الحوثيين والفاعلين السياسيين الآخرين، وعدم الوصول لصيغ أسس مشتركة لعملية سياسية مستقبلية.
- لكن من ناحية أخرى، فإن هناك عوامل تحد من حالة الانهيار التام للعملية السياسية، بما في ذلك:

- اتفاق وقف إطلاق النار يقلل من تصعيد الصراع.
- استمرار النسق البطيء للعملية السياسية، والاتصال بين السلطات المحلية/المركزية المختلفة.
- إيداع السعودية لأموال إضافية في البنك المركزي اليمني في عدن، وزيادة تدفقات التحويلات واستئناف إنتاج النفط وتصديره.
- الوصول إلى اتفاق بشأن البنك المركزي في عدن وصنعاء، وزيادة الواردات إلى اليمن ورفع العقوبات.
- سماح مسؤولو الصحة ومجموعات الطوارئ في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون والحكومة اليمنية بوصول المزيد من العاملين في المجال الإنساني وتنفيذ استجابة أكثر ملاءمة.

جدول: متغيرات ترجيح السيناريو الثاني

المؤشرات	
<ul style="list-style-type: none"> ✓ عدم تنفيذ اتفاقية الرياض، واضعاف قيادة الرئيس "هادي" عبر استمرار الخلاف مع المجلس الانتقالي ✓ سلطتان بحكم الأمر الواقع، الحوثيون في الشمال والمجلس الانتقالي في الجنوب ✓ حالة من التوتر بين السعودية والإمارات في اليمن ✓ تصاعد التوترات حول إدارة الموارد وتقسيم السلطة ✓ زيادة النشاط أو التدخل من قبل تنظيم الدولة والقاعدة في العراق وشبه الجزيرة العربية وغيرها من الميليشيات ✓ انخفاض الإيرادات وقيمة الريال اليمني مما يؤثر على قدرة الحكومة اليمنية على تنظيم نشاط السوق ✓ استمرار تردي الخدمات في مختلف المناطق اليمنية وانقطاع الوقود 	استمرار الصراع
<ul style="list-style-type: none"> • استمرار الخلاف حول أسس هيكل الدولة وتنظيم المناقشة السياسية والتمثيل العادل للشعب اليمني • الشعور بالتهديد لمصالح مختلف الجهات الفاعلة في النزاع المحلية والإقليمية واستمرار حالة عدم الثقة بين الأطراف • تغير في أولويات السياسة الخارجية للولايات المتحدة وتراجع تسوية ملف اليمن ضمن أجندة الإدارة الأمريكية لصالح ملفات أكثر إلحاحاً (الصين وروسيا مثلاً) • استمرار الحوار بين الحوثيين والحكومة اليمنية من جهة، وبين الحوثيين والسعودية من جهة أخرى • عدم التوصل لاتفاق بين إيران والغرب بملفها النووي ينعكس عدم تهدئة و/أو تعثر في تسوية الملف اليمني من طرف الحوثيين 	تعثر الاتفاق



السيناريو الثالث

تصاعد الصراع وفشل في توقيع اتفاقية

ص 05

- اشتداد الصراع على الخطوط الأمامية، واشتباكات وأعمال شغب تتزايد في العديد من المدن اليمنية تؤدي إلى الانهيار التام للعملية السياسية، وتزايد النزوح في جميع أنحاء اليمن.
- استمرار سعي الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية لتعزيز أهدافها السياسية والاقتصادية والأمنية ومصالحها عبر شراكات انتهازية ضيقة على حساب التهدئة وإنهاء الحرب في اليمن، من المنافسة السعودية على النفوذ في شرق اليمن، إلى المصالح التجارية والبحرية الإماراتية على طول الساحل الجنوبي، والهيمنة الإيرانية في مناطق سيطرة الحوثيين في شمال اليمن، وصولاً للمصالح والمنافسة الدولية في المنطقة.
- أشار تقرير المخاطر لشركة "فيتش" بشأن اليمن للعام 2021، إلى شكوك كبيرة حول قدرة البلاد على البقاء موحدة. حيث إن النظام السياسي المستقطب يثير الكثير من المخاطر على ضوء التوترات الطائفية والقبلية المرتفعة، وعجز الحكومة عن السيطرة على مناطق شاسعة من البلاد، والاعتماد على التحالف العسكري الخارجي لدعم القوة الصغيرة التي تمتلكها.
- البطالة والفقر منتشران على نطاق واسع، حيث أعلنت الأمم المتحدة أن اليمن على وشك المجاعة، وأن 80% من سكان اليمن يحتاجون إلى مساعدة دولية. وسيزداد الأمر سوءاً في حال تم إغلاق العمليات الإنسانية بسبب تزايد الهجمات ضد المساعدات الإنسانية.
- وقد يؤدي التباطؤ الاقتصادي في السعودية وبقية دول الخليج ووسط انخفاض أسعار النفط وتداعيات وباء كوفيد-19 إلى وضع العديد من اليمنيين المغتربين عاطلين عن العمل، وتقليل المساعدات الواردة والاستثمار.
- فرض مزيد من العقوبات الدولية على صادرات النفط وعمليات الموانئ، بما يؤثر على التضخم وارتفاع أسعار المواد الغذائية ونقص الوقود. فيما يشهد إنتاج النفط في الحقلين الرئيسيين: مأرب والمسيلة، انخفاضاً طويلاً المدى.
- وسيستبب تصاعد حدة الصراع في مزيد من الدمار، وبالتالي ارتفاع تكاليف إعادة الإعمار في نهاية المطاف.

جدول: متغيرات ترجيح السيناريو الثالث

المؤشرات	
تصاعد التوتر الإقليمي لينعكس في ملف اليمن دعماً إقليمياً لأحد أطراف الصراع ضد الآخر	تصاعد الصراع
اشتداد الصراع والاشتباكات الميدانية، يرافقه تزايد أعمال الشغب والاحتجاجات المطية	
فرض عقوبات دولية جديدة على أطراف الصراع	
إغلاق الموانئ ونفاذ احتياطات العملات الأجنبية	
انتشار البطالة والفقر على نطاق واسع ومحدودية مساعدات المغتربين الواردة إلى اليمن	
فشل محادثات التسوية	انهيار الاتفاق
تعارض أهداف الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية مع العملية السياسية اليمنية	
تصاعد الدعوات الانفصالية في الجنوب واحتمالية أعلى لتفكك اليمن إلى كيانات "أمر واقع"	
توقف العمليات الإنسانية	

